

قضية السودان في المفاوضات البريطانية-المصرية (1946 - 1951م)

محاضر - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة النيلين

أ. علي محمد الصافي عبد الله

المستخلص:

هدفت الورقة للتعرف على عملية التفاوض التي جرت بين مصر وبريطانيا حول قضية السودان، وتقاطع مصالح الدولتين حول القضية، وتأتي الأهمية من خلال تأثير تلك العملية على القوى الوطنية السودانية بإحداث إنقسام فيها، وإرتباط ذلك بمستقبل السودان السياسي.

إتبع الباحث المنهج التاريخي (الوصفي-التحليلي). توصلت الدراسة إلى أن حالة التناقض في مصالح الدولتين في السودان رغم إسهامها في إتاحة قدر من الحكم الذاتي الذي توج لاحقاً بالإستقلال التام، إلا أنها شكلت عاملاً سلبياً على وحدة القوى الوطنية السودانية وفقاً لواقف الدولتين. خلال الفترة 1946-1951م، وهي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية برزت أهمية مصر في مشروعات السيطرة على الشرق الأوسط وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية حرصت بريطانيا على الاحتفاظ بنفوذها في مصر بالتفاهم مع الحكومة المصرية ولكن هذا لن يتحقق إلا بحل قضية السودان. اتضح أن هناك تباين وتناقض في أهداف كل طرف فكان ان اضطرت الدولتان لعقد جولات متعددة من المفاوضات أولها مفاوضات صدقى بيفن 1946 ولم تحقق نجاحاً فعقدت جولة في أروقة مجلس الامن في 1947 لاجبار بريطانيا على الانسحاب من كل وادي النيل ولم تتبادر هذه عن حل وتم عقد جولة ثالثة عرفت بمفاوضات خشبة - كامبيل ولم تكن افضل من سابقاتها وعندما جاءت حكومة مصطفى النحاس الثانية عقدت جلسة رابعة 1950-1951 وكانت حاسمة بالنسبة لمصر اذا أعلن النحاس من داخل البرلمان الغاء اتفاق 1899 ومعاهدة 1936 من جانب واحد في اكتوبر 1951م. وقد تمثل الخلاف الأساسي في تمسك بريطانيا عن طريق ادارتها في الخرطوم لبقاء السودان منطقة نفوذ لها سياسياً واستراتيجياً بينما ترى مصر أن لها حقوقاً تاريخية وربما وجودية في السودان وادي هذا الى دخول طرف ثالث يتمثل في الحركة الوطنية التي إستغلتها الدولتان للاصطفاف بجانبها مع وجود تيار إستقلالي

ظاهرياً لكنه مسنوداً من الإدارة البريطانية في السودان؛ وتيار إتحادي يصطف بجانب مصر؛ وقد وضح هذا الموقف المتشابك في كل الجولات وفي ضوء الإخفاق المتعاقب تمكنت الإدارة البريطانية في السودان للإنفراد بمشروعها لوضع السودان في الطريق نحو الاستقلال .

Abstract:

The aim of this paper is to throw light on one of the complicated problems in the modern history of the Sudan as it deals with last phase of the Condominium regime and each party was trying to secure its interests. The role of the National Movement was determinantal as it tried to make use of the contradicting stands of the parties . The paper revealed steps followed by the political parties despite their differences and positive results were achieved. By the end of the Second World War 1945 the Middle East witnessed a new era as a conflict was in progress between the great powers to dominate the area whth Egypt having a central role and this can only be achieved with the agreement with the Egyptian government. And this can only be done by settling the Sudan Question in a way satisfactory to Egypt. At the same time Egypt realized that there is a chance to restore her lost rights by calling Britain to revise the Treaty of 1936 after expiry of ten years as one of its terms specified. Britain agreed reluctantly and the round was a failure in 1946. Another round was held in the premises of the Security Council when Egypt called for British withdrawal from the Nile Valley in1947 but with British allies in the Council Egypt achieved nothing . A third round was “khashaba – Campel” which was a failure . A fourth round was held on the coming of the second ministry of Mustafa al- Nahas in19501951- which was deterrental to Egypt as al-Nahas declaed the abolotion of the Covenant of 1899 and the Treaty of 1936 unilaterally within the parliament . During these negotiations a third party was always present that was the Sudan national movement which was divided between two factions an independence front supported by the

administration and the unity front cagghng for the unity of the Nile Valley and naturally supported by Egypt. to an extent the failure of the negotiations was considered a victory to the admistration in the Sudan as steps went in progress to put the Sudan in the road of independence backed by the government in London .The Sudan ruled by a Condominium faced various problems which need further investigation by reseachers .

Keywords: Sidgie- Beven, Protocol Legislative assembly , Sudanese graduates conferene, Abolition of 1936 treaty, Sudan question in Security Council

قضية السودان في مفاوضات صدقي-بيفن 1946م:

بعد إلحاح من الجانب المصري وتردد من الجانب البريطاني، تم الإتفاق بين الطرفين على مراجعة معاهدة 1936 وذلك بعد أن مضت عشر سنوات على توقيعها؛ ترأس الوفد المصري رئيس الحكومة إسماعيل صدقي فيما ترأس وفد بريطانيا وزير خارجيته Beven. «بيفن» وكانت قضية السودان أحد أهم القضايا التي يأمل طرفا المعاهدة الوصول لتوافق بشأنها، فقد شكلت هذه القضية على الدوام مصدر خلاف بين مصر وبريطانيا، إذ تعذر التسوية النهائية بشأنها حتى في المعاهدة المراد مراجعتها، فبريطانيا الساعية لتأمين مصالحها في مصر كانت حريصة على تسخير قضية السودان كمصدر ضغط على مصر من أجل الحصول على تسهيلات أكبر بخصوص قواتها في قاعدتها العسكرية بقناة السويس، أما مصر فقد تمسكت بالسودان باعتباره جزءاً أصيلاً منها⁽¹⁾.

أما في جانب السودانيين، فقد كانوا يدركون أن آمالهم وتطلعاتهم نحو مستقبل بلادهم مرهوناً بموقف دولتي الحكم الثنائي من مستقبل السودان، لذا تقدم مؤتمر الخريجين في نهاية أغسطس 1945 م بمذكرة عبر الحاكم العام في السودان موجهة لدولتي الحكم فيه، كان مطلبها الأساسي إقامة حكومة ديمقراطية حرة في حدود السودان المعروفة آنذاك، تحت ظل التاج المصري، كما طالبت المذكرة بإطلاق الحريات العامة، والإهتمام بالتعليم والصناعة وتدريب السودانيين ليحلوا محل الموظفين الأجانب في السودان⁽²⁾.

رفض الحاكم العام الموافقة على إستلام المذكرة بحجة أن المؤتمر لا يمثل كل السودانيين، فضلاً عن أن المذكرة لم تجد الإجماع الكامل من عضوية المؤتمر، وترتب على هذا الرفض تطور خطير كان له الأثر السيء ليست على

وحدة المؤتمر فحسب، بل على وحدة المطلب الأساسي المتمثل في قضية استقلال السودان، وبموجب ذلك بدأ الخلاف بين أعضاء المؤتمر حول الوسيلة المثلثة التي ينبغي إتباعها لتحقيق الاستقلال، وإنقسم هؤلاء الأعضاء إلى مجموعتين؛ الأولى منها تبنت إستقلال السودان في إطار الوحدة مع مصر، فيما فضلت المجموعة الثانية أن يتحقق إستقلال السودان التام بدون الإرتباط بمصر أو بريطانيا إلا بالعلاقة الحسنة⁽³⁾.

إن اختلاف المواقف والرؤى بين السودانيين يمثل عامل ضعف ومهدد لقدرتهما على الوصول بقضية استقلالهم إلى غايتها؛ في ظل الإصرار المصري بالتمسك بالسودان كجزء لا يتجزأ عن مصر، ومحاولات بريطانيا المستمرة لتسخير قضية السودان لخدمة أهدافها التفاوضية مع مصر وبالتالي تخوف السودانيين من ضياع قضيتهم في ظل هذا الاختلاف، وكانت الدعوة إلى وحدة الجهود بين جميع العناصر الوطنية السودانية، من أجل تحقيق الاستقلال هذه المره عبر المشاركة في المفاوضات التي يجري الإعداد لها في مصر وبريطانيا بشأن مراجعة معاهدة 1936م، ولا شك أن السودانيين كانوا يمنون أنفسهم بالمشاركة في التفاوض على اعتبار أنهم طرف أصيل في شأن مستقبلهم السياسي.

في خطوة نحو توحيد المواقف والرؤى إستبقت القوى الوطنية السودانية عملية التفاوض المزعمه بين بريطانيا ومصر بالتوافق على ميثاق بشأن مستقبل السودان السياسي، يلزم دولتي الحكم الثنائي بإصدار تصريح مشترك يضمن للسودانيين إقامة حكومة سودانية حرة، تكون في إتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا، ومطالبة الدولتين أيضاً بتسهيل الخطوات العملية نحو سودنة الإدارة في البلاد وإطلاق الحريات الصحفية وحرية الاجتماعات والتنقل والتجارة⁽⁴⁾.

بعد الإتفاق على الميثاق المذكور تقرر تشكيل وفد سوداني موحد يمثل فيه كل حزب بعضو واحد؛ من أجل السفر إلى القاهرة وعرض موقف السودانيين حول مستقبلهم السياسي لوفدي التفاوض، وقد تكامل وصول أعضاء هذا الوفد إلى القاهرة في يوم 3 ابريل 1946م⁽⁵⁾.

فور وصول الوفد السوداني إلى القاهرة دخل أعضاؤه في لقاءات مع قادة الأحزاب والهيئات المصرية، ومن خلال الندوات والإحتفالات التي أقيمت على شرف هذا الوفد شرح أعضاؤه مهتمهم التي توافقوا عليها والتي رفعوا بشأنها المذكرة من قبل للدولتين؛ كما تقدم أعضاء الوفد بخطاب لرئيس الحكومة المصرية «صدقى» أعلنوا فيه عدم إعترافهم بالجلس الإستشاري لشمال السودان الذي تأسس إنذاك بأمر الحاكم العام، غير أن صدقى لم يلتزم للإأعضاء بأى حقوق سياسية للسودانيين⁽⁶⁾.

في ذات الإتجاه تعرض الوفد السوداني في القاهرة لضغوط هائلة من قبل الجهات الرسمية والشعبية في مصر من أجل التأثير على أعضائه لكي يتبنوا حل القضية السودانية في إطار الوحدة مع مصر، الأمر الذي أدى إلى قيام حملة إستكبار واسعة في بعض الصحف السودانية لهذه الضغوط على اعتبار أن القضية في المقام الأول تهم السودانيين وحدهم دون سواهم⁽⁷⁾.

نجحت الضغوط المصرية في التأثير على بعض أعضاء الوفد خاصة (اسماعيل الازهري)، وظهر ذلك من خلال البيان الذي أصدره الأخير في 11 أبريل 1946م، وقد وضح من خلال هذا البيان أن الوفد بدأ يميل إلى إرضاء الجانب المصري، فقد إحتوى البيان على تأكيد وجوب الجلاء البريطاني من وادي النيل (مصر والسودان) جلاءً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ومن ثم فإن مسألة علاقة السودان بمصر تعتبر شأنًاً داخلياً يخص السودانيين والمصريين، وبخصوص الرغبة في الإشتراك في عملية التفاوض أكد البيان أن الوفد يتبنى ذات الهدف الذي يتبناه المصريون، وهو الجلاء البريطاني من وادي النيل؛ وكانت تلك إشارة واضحة بعدم تمسك الوفد بعملية المشاركة في المفاوضات، كما يؤكّد سيطرة ونفوذ العناصر ذات التوجه الوحدوي مع مصر، وقد إستنكر حزب الأمة ما جاء في هذا البيان؛ واعتبره مخالفه صريحة لأهداف الوفد التي سافر من أجلها إلى مصر، وبالتالي إنسحب بعض أعضاء الوفد وعادوا إلى السودان كتعبير عن رفضهم لهذا البيان؛ وإستنكر (الازهري) عملية الإنسحاب وعدهامؤامرة مدبرة من حكومة السودان بقصد إضعاف الوحدة بين السودان ومصر⁽⁸⁾.

من جانبها عبرت حكومة السودان عن رفضها الإعتراف بالوفد ممثلاً للشعب السوداني، وإعتبرته ممثلاً لفقط لجزء محدود من شريحة الطبقة المثقفة، وأشارت الحكومة إلى أن بإمكانها تشكيل وفد من كل الفئات في السودان، وقد بذلت حكومة السودان جهودها في كل من القاهرة ولندن من أجل عدم إعطاء الشرعية للوفد السوداني والإعتراف بهذا الوفد ممثلاً للسودانيين في عملية التفاوض الخاصة بمراجعة معاهدة 1936م، ولتدعم حجته بعدم تمثيل أعضاء لجميع السودانيين أرسل الحاكم العام (هدلسون) إلى السفارة البريطانية في القاهرة؛ رسالة أوضح فيها أن الوفد يغيب عنه ممثلي لإدارة الأهلية في السودان التي تمثل 90% من عامة الشعب السوداني، كما لا يوجد أيضاً ممثل لجنوب السودان في هذا الوفد⁽⁹⁾.

كانت حكومة السودان حريصة على فصل قضية السودان عن القضية المصرية، وإتخذت في سبيل ذلك تدابير عملية، وذلك بالبدء في إعداد السودانيين

لإدارة شئون بلادهم، وتأهيلهم للحكم الذاتي والتأكيد على أن القرار النهائي بشأن مستقبل بلادهم رهن بإستشارتهم⁽¹⁰⁾. أما الحكومة البريطانية ومن خلال سفارتها في القاهرة وبيانات وزارة خارجيتها فقد رفضت هي الأخرى الإعتراف بتمثيل الوفد لعموم السودان، لكنها في ذات الوقت أرادت عدم إثارة العناصر الإستقلالية في هذا الوفد، والعمل على احتوائهما والإستفادة من عامل الزمن؛ فقد علق وزير خارجيتها (بيفن) في مجلس العموم على مهمة هذا الوفد بالقول: أن حكومته تنتظر اليوم الذي يصبح فيه السودانيين قادرين نهائياً ليقرروا في مصير بلادهم؛ وأن ليس لبريطانيا نية في التأثير على قرارهم النهائي؛ وفي ذات الإتجاه طلبت السفارة البريطانية من أعضاء الوفد ضرورة التنسيق مع حكومة السودان؛ وأكَّد المستشار الشرقي للسفارة Smart (سمارات) للأعضاء إسْتِحَالَةِ اشراكِهِمْ عملياً في عملية التفاوض؛ ولكن تتفادى التأثير المصري على أعضاء الوفد وبالتالي عامة السودانيين فترحت السفارة أن يتم الإستعانة ببعضهم في الوظائف الإدارية العليا في السودان، مثل مجالس المديريات وغيرها من الوظائف⁽¹¹⁾.

من خلال ما سبق بيانهم من موقف مصر وبريطانيا يتضح إتفاق الدولتين ضد تمثيل الوفد وعدم الإعتراف به كممثل للشعب السوداني، وكانت لكل طرف مخاوفه الخاصة؛ فبريطانيا كانت تخشى من الظهور اللافت للعناصر الوحدوية في هذا الوفد، بما في ذلك رئيسه الأزهري، بجانب خشيتها من أن إعترافها بهذا الوفد ممثلاً للقضية السودانية يمكن أن يؤثر على سياستها حول تسخير قضية السودان في مفاوضاتها مع مصر، رغم التصريح السابق لـ(بيفن) بعدم التأثير على قرار السودانيين حول مستقبളهم السياسي⁽¹²⁾.

أما الجانب المصري ورغم وجود عناصر وحدوية في مقدمتها رئيس الوفد إلا أن وجود العناصر ذات التوجه الإستقلالي في الوفد تسبب في خشية المصريين من أن يكون لهذه العناصر الإستقلالية أثر واضح على القرار النهائي بشأن المستقبل السياسي للسودان، في حال الإعتراف بهذا الوفد ممثلاً للسودانيين في هذا الشأن، فضلاً عن أن الإعتراف بالوفد يعني الإعتراف بقضية منفصلة للسودان عن القضية المصرية⁽¹³⁾.

بدأ مسار التفاوض حول السودان بين الوفدين المصري البريطاني بوجهات نظر مختلفة ومتعارضة أحياناً، فالرؤى التي تمسك بها الجانب المصري تصر على أن أي أساس للاتفاق حول قضية السودان应基于一个前提，即 Sudanese 与 Egypt 是两个不同的国家。而 Sudanese 本身是一个民族，不是一个国家。因此，Sudanese 的主权和独立是不能被承认的。而埃及政府则坚持认为 Sudanese 是一个国家，应该得到尊重和保护。双方在这一问题上存在严重的分歧，导致了谈判的僵局。

السياسي، واتضح منذ بداية التفاوض أن موضوع السودان سيكون العقبة الرئيسية في هذه العملية⁽¹⁴⁾.

وبخلاف الادعاء المصري بالسيادة على السودان؛ والإصرار البريطاني على عدم الإعتراف بذلك، فإن هناك عقبات أخرى كانت تنتظر وفدي التفاوض حول السودان؛ فالوفد السوداني المتواجد في القاهرة، والرأي العام في السودان، ومندوب الحكومة السودانية هناك التابع لعملية التفاوض سيشكلون عامل ضغط إضافي على المفاوضين، مما يجعل من العسير على كل طرف من طرف التفاوض التنازل عن رؤيته؛ وبالتالي ستكون عملية التفاوض بأكملها مرهونة بموقف هؤلاء.

كانت الحكومة السودانية قد أوفدت السكرتير الإداري Robertson J. «جيمس روبرتسون» الذي أجرى لقاءات مع بعض الوزراء المصريين، وأعضاء من السفارة البريطانية في القاهرة، وكان متواجده في القاهرة أثر كبير على وحدة وفد السودان هناك؛ حتى أن رئيس الوفد «الازهري» قد حمله مسؤولية إنسلاخ مندوب حزب الأمة عن الوفد والعودة إلى السودان⁽¹⁵⁾.

بادرت الحكومة البريطانية بإعلان موقفها من التفاوض حول قضية السودان بالتأكيد أن الوضع الأداري فيه سيظل على ما هو عليه، وأن مستقبله مرهون باستشارة أهلها الذين ستتولى بريطانيا إعدادهم وتأهيلهم من أجل تحقيق غايتهما ومطالبهم السياسية بالوسائل الدستورية، ويتبين من هذه الرؤية أنها كانت بحاجة إلى قاعدتين ليتم تنفيذهما على أرض الواقع أولاًهما؛ ضرورة توفير إدارة ثابتة للبلاد يمكنها تشكيل أنظمة أساسية للحكم الذاتي في السودان تمهدًا للإستقلال التام، أما القاعدة الثانية فقد كانت تتطلب توظيف عدد مقدر من السودانيين في الإدارة العليا في السودان لتهيئتهم لإدارة بلادهم⁽¹⁶⁾.

لم تجد الرؤية البريطانية التي صرحت بها (بيفن) حول مسألة السودان التأييد من بعض القوى الوطنية في السودان، بحجة أن التقدير النهائي الذي تضمنته هذه الرؤية حول أهلية السودانيين لادارة شؤونهم لا يتقرب بأيديهم وإنما بأيدي البريطانيين الذين لم تظهر منهم أي بادرة جدية نحو تمكين السودانيين من إدارة شؤون بلادهم؛ رغم مرور نصف قرن من الزمن على وجودهم في السودان⁽¹⁷⁾. وفي موقف مشابه لموقف الحكومة البريطانية؛ أكد الحاكم العام للسودان آنذاك Huddelston (هدلستون) لأعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان أن لديه الثقة التامة بأن السودانيين سيتولون مسؤولية بلادهم خلال العشرين عاماً القادمة، وأن حكومته ستعمل بكل جد وإجتهاد للوصول بهم إلى هذه الغاية، وكانت تلك أول مرة تحدد فيها حكومة السودان مدى

زمنياً يخص مستقبل السودان السياسي؛ وقد إحتاج وفد السودان في القاهرة على حدث هدستون السابق، وقدم برقيات إحتجاج لسفراء كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وأمريكا والصين، ندد فيها بهذا التصريح الذي يشير إلى عدم إمكانية نيل السودان لـ«الاستقلال» خلال فترة نهاية التفاوض الجارية بين مصر وبريطانيا، حول موضوع الجلاء البريطاني عن مصر والسودان⁽¹⁸⁾.

أما الحكومة المصرية فقد تمسك وفدها بمبدأ السيادة على السودان، وأكّدت في ذات الوقت أن موضوع هذه السيادة غير قابل للتفاوض، وأنها حريصة على مصالح السودانيين ورفاهيتهم، ورفضت في ذات الوقت أن تعترف بالسودان كوحدة سياسية وفق ما هو عليه الحال آنذاك، ولم يكتف الجانب البريطاني برفض هذه الرؤية المصرية بل لجأ إلى تسريبها إلى خارج طاولة التفاوض من أجل إظهار مصر كدولة ذات مطامع استعمارية في السودان، من خلال تمسكها بمبدأ إثبات السيادة عليه⁽¹⁹⁾. ونتيجة للضغوط الهائلة من حكومة السودان ومجلس العموم البريطاني شددت الحكومة البريطانية في التوصية لمفاوضيها في القاهرة، بعدم تقديم تنازلات لـ«مصر» حول قضية السودان، وعدم الإعتراف كذلك بالسيادة المصرية عليه⁽²⁰⁾.

زاد من تعقيد مسألة التفاوض حول مسألة السودان التسريبات التي جاءت بالصحف المصرية حول مؤتمر إدارة السودان، والإقتراح الخاص بتوسيع مشاركة السودانيين في شؤون الإدارة في بلادهم، عبر ما عرف لاحقاً بالمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية التي صارت البديلة للمجلس الاستشاري لشمال السودان، إذ أصر الجانب المصري على المشاركة الفعلية في إدارة السودان، كما إحتاج وفد السودان في القاهرة على ما جاء في هذه التسريبات، وطالب الوفد بإبعاد حاكم عام السودان بحجة أنه خالف النظم واللوائح التي تحدّد له بموجب معاهدي 1899 و1936⁽²¹⁾.

في بداية مايو ١٩٤٦م كان وفد السودان المتابع لـ«سير التفاوض» في مصر قد قرر بإبعاد مثل حزب الأمة في الوفد نتيجة لواقف الحزب وبيانه الذي أكد فيه إنحراف الوفد عن مهماته نتيجة لما سبق ذكره من قبل حول تعرض الوفد لضغوط مصرية، وفي نهاية يونيو من ذات العام ناشد الوفد السوداني الحكومة المصرية بعدم مواصلة التفاوض مع بريطانيا، وإلغاء المعاهدة التي يجري التفاوض حول تعديليها، ورفع القضية لمجلس الأمن بحجة أن بريطانيا غير جادة في عملية التفاوض، غير أن المناشدة لم تجد الإستجابة من الحكومة المصرية، وبالتالي تواصلت العملية التفاوضية بين مصر وبريطانيا؛ ففي ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦م تقدّمت بريطانيا بمشروع يخص قضية

السوداني يتضمن إعترافها بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر مع التأكيد على ضرورة إعداد السودانيين والتشاور معهم من أجل إقامة نظام يؤهلهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شؤونهم، وذلك من خلال إيفاد بعثة مشتركة بين مصر وبريطانيا تكون مهمتها التحقق من إستيفاء السودانيين بذلك⁽²²⁾.

رفض الجانب المصري المشروع البريطاني السابق بحججة أنه لا يتضمن إعتراف بريطانيا بسيادة مصر على السودان، ولا يجعل الوحدة أساس لهذا النظام المقترن، فضلاً عن أن هذا المشروع بما هو عليه يمهل لإنفصال السودان عن مصر، بحكم أن الحاكم العام في السودان سوف يعمل على إعداد السودانيين للحكم طبقاً للتوجيهات حكومته في لندن⁽²³⁾.

جدير بالذكر أن طرف التفاوض سبق وأن توصلوا إلى صيغة مقبولة من الطرفين، حول النصوص العسكرية في معايدة ١٩٣٦م، وقد كان هذا شرطاً لازماً، أصرت بريطانيا عليه قبل حسم مسألة الخلاف بشأن قضية السودان⁽²⁴⁾.

أشهر التفاهم الذي تم حول النصوص العسكرية في تشجيع طرف التفاوض لواصلة التفاوض في قضية السودان، فقد بدأ الجانب المصري بقيادة (صدقى) يميل إلى عدم التشدد في موقفه بشأن السيادة على السودان، في موقف مخالف للتوجه التقليدي لمصر بشأن هذه القضية، فيما كان الجانب البريطاني بقيادة (بيفن) يأمل في أن تتم تسوية مسألة السودان من أجل إنجاح خطط بلاده ومصالحها في مصر خاصة والشرق الأوسط عموماً، والتى تفوق في الأهمية مسألة سيادة مصر على السودان⁽²⁵⁾. وتبعاً لذلك إقترح (صدقى) على السفارة البريطانية في القاهرة إمكانية السفر إلى لندن والتفاوض المباشر مع وزير خارجيتها (بيفن)، وإيصال وجهة النظر المصرية حول السودان، وعلى الفور وجد الترحيب من الجانب البريطاني الذى إستبق وصول (صدقى) بإعداد مقترن من الخارجية البريطانية إستشارت فيه حكومة السودان، تضمن هذا المقترن إعترافاً بريطانياً بما سُمي بحقوق مصر في السودان، إلا أن حكومة السودان اعترضت على هذا المقترن بحججة أن السودانيين يعارضون مبدأ السيادة المصرية عليهم، فضلاً عن أن ذلك يحصر مهام هذه الحكومة في الإشراف الإداري فقط في السودان ولم تكرر الحكومة البريطانية للإعتراضات التي أبدتها حكومة السودان حول إقتراحها، ودخل الوفدان المصري والبريطاني بتاريخ 18 أكتوبر 1946م في عملية تفاوض وفق المقترن البريطاني السابق⁽²⁶⁾.

أنباء عملية النقاش حول قضية السودان كان الجانب المصري يميل إلى الإشتهد بالروابط التي تجمع بين شعبي وادي النيل في مصر والسودان، والوحدة بينهما التي يسندها التاريخ، والمصالح التي تجمع شعبي الوادي،

وترى مصر أن تظل الادارة القائمة في السودان إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية لقضية السودان، أما الجانب البريطاني فقد كان يحرص على تضمين الإتفاق المزمع إعترافاً مصرياً بحق السودانيين الكامل في رفض أو قبول هذه الوحيدة، وحاول بيفن التأكيد على ذلك بالإستناد للموايثيق الدولية التي تعطي الشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها؛ وفي ذات الإتجاه أصر (بيفن) على أن تعرف مصر بأن النظام الإداري الماثل في السودان لن يتغير بل يتم تدعيمه؛ وعدمربط جلاء القوات البريطانية عن مصر بجلاء مماثل في السودان سواء كان ذلك في الحاضر أو المستقبل⁽²⁷⁾.

إنتهت عملية التفاوض بين (بيفن) و(صدقي) إلى اتفاق مبدئي حول قضية السودان، أقررا فيه إتباع سياسة في السودان يكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم تحت التاج المصري، وأحقيتهم في الإستشارة بشأن مستقبل بلادهم السياسي في الوقت المناسب، وأن يقوم الحكم العام للسودان بتقديم تقرير دوري لمصر وبريطانيا بشأن إعداد السودانيين للحكم الذاتي، وقد ضم هذا النص لبقيه نصوص المعاهدة، بما عرف ببرتوكول السودان⁽²⁸⁾. من خلال النظر لهذا البرتوكول يتضح أن التمسك المصري ببعض بنود السيادة المصرية على السودان قد تم تجاوزه بعد تثبيت النص الخاص بضرورة إستشارة السودانيين حول الأحكام في تقرير مصيرهم وفق التقارير التي يدها الحكم العام للسودان، وبالتالي من الراجح أن يعمل الأخير للتأثير المباشر أو غير المباشر عليهم، بما يجعل قرارهم النهائي بشأن مستقبلهم السياسي متواافقاً مع الرؤية البريطانية القائمة على مقاومة فكرة وحدة وادي النيل.

موقف السودانيين والإدارة من البرتوكول:

على الرغم إن إقرار البرتوكول لم يؤثر على سلطة الحكم العام للسودان وصلاحيات إدارته إلا أن حكومة السودان أبدت ملاحظات عديدة عليه، إنعتبرتها معيبة لعملية تطبيقه على أرض الواقع، فقد أكدت أن هذا البرتوكول مرفوض من غالبية الشعب السوداني، كما أكدت أن البرتوكول رغم اعترافه بحق السودانيين في تقرير مصيرهم إلا أنه لم يشر صراحة لأحقيتهم في تقرير مصيرهم متى شاؤا؛ ولزيادة الضغوط على الحكومة البريطانية أعلنت حكومة السودان أن محاولة تطبيق البرتوكول في البلاد قد يترب عليه إنفلاتاً أمنياً وسفكاً للدماء، الأمر الذي يستوجب على الحكومة البريطانية توفير قوة إضافية على وجه السرعة، بما يمكن حكومة السودان المحافظة على حالة الهدوء والإستقرار في السودان⁽²⁹⁾.

في اليوم التالي للتوقيع المبدئي على المعاهدة بما فيها برتكول السودان؛ عاد صدقى من لندن إلى القاهرة وأعلن لستقبليه في المطار حصوله على السيادة التامة على السودان، مؤكداً في ذات الوقت أن الوحدة بين مصر والسودان قد تم إقرارها بصفة نهائية؛ وقد أحدث هذا الإعلان انقساماً واضحاً في موقف القوى الوطنية السودانية وفق نظرة كل طرف للعلاقة مع مصر، فقد رحب به رئيس الوفد (الازهرى) وأصحابه الداعمين للتوجه الوحدوى مع مصر واعتبروا ذلك خطوه مهمة تخدم قضية الوحدة بين مصر والسودان، لكنهم تحفظوا في ذات الوقت على النص الخاص بإستمرار سلطة الحاكم العام في السودان وفق المعاهدتين في 1899م و1936م، التي اعتبروها مهدده لوحدة وادى النيل⁽³⁰⁾.

ومن جهة أخرى؛ وكما توقعت حكومة السودان فقد خرج أنصار التيار الإستقلالي في السودان في مظاهرات عنيفة ضد البرتوكول، وقدم المتظاهرون مذكرة للحاكم العام للسودان نددوا فيها بتماطل حكومته في الإسراع بإقامة حكومة سودانية مستقلة، وللتعبير عن إحتاجهم على البرتوكول قرروا مقاطعة المجلس الإستشاري لشمال السودان، ورفضوا أن تصبح قضيتهم ثمناً لتسويةصالح البريطانية في مصر؛ وأحدث البرتوكول إضطراباً أمنياً في السودان خاصة العاصمة الخرطوم، فقد جرت صدامات دامية بين المؤيدین والمعارضین للبرتوكول هناك، مما أضطر حكومة السودان إلى إعلان منع التجمعات والتظاهرات وإقامة المواكب في الخرطوم، من أجل إحتواء الموقف⁽³¹⁾. وفي ذات السياق؛ ولطمأنة أنصار الإستقلال أعلن الحاكم العام للسودان أثناء عودته من لندن أن شيئاً لم يتغير بخصوص الوضع في السودان إلا بموافقة أهله، ودعا المحتجين إلى ضبط النفس، بينما توالت حملات التصعيد والإنتقادات الموجهة للبرتوكول وحكومة السودان في الصحف الإستقلالية في السودان، وقد أحست الحكومة بخطورة هذه الحملات مما استدعى إصدارها لقرار يوقف صدور صحيفة (الأمة) لمدة (15) يوماً بحججة قيامها بالتحريض مما يؤدي إلى تهديد الأمن وإثارة الشغب ضد الحكومة السودانية⁽³²⁾. وبتشجيع من حكومة السودان ذهب زعيم التيار الإستقلالي السيد عبد الرحمن المهدى إلى لندن، من أجل الحصول على توضيحات من حكومتها بخصوص البرتوكول، وفي طريق مروره بالقاهرة وجد المهدى تجاهلاً تاماً من حكومتها، بما يشير إلى إستياء الحكومة المصرية من موقفه، أما في لندن فقد وجد إهتماماً ملحوظاً، وإلتقي فيها برئيس الوزارة Attley (أتلي) (وزير خارجيته بيفن)، وقد حذرهما من أن مسألة التعاون القائمة بين بريطانيا والشعب السوداني قد تتحول إلى عداء

إذا وصلت بريطانيا نهجها التفاوضي مع مصر دون مراعاة لحقوق السودانيين بخصوص مستقبلهم السياسي؛ وقد حصل المهدى على تأكيدات من الحكومة البريطانية تعرف فيها بحق السودانيين في تقرير مصيرهم، كما أكدت له أن البرتوكول لم يغير من الحالة القائمة في السودان، وأن الإعتراف بالصالح المصرية فيه لا يعني حرمان أهله من تقرير مصيرهم في الوقت المناسب، بالتعاون مع الحاكم العام هناك⁽³³⁾.

كما سافر الحاكم العام للسودان بنفسه إلى لندن أيضاً من أجل الحصول على ضمادات رسمية من حكومتها بعدم تغيير الوضع القائم في السودان دون مشورة أهله، وأكد للحكومة هناك أن موظفي إدارته بقصد تقديم إستقالتهم في حال عدم الحصول على توضيح مقنع من لندن لمسألة رمزية السيادة المصرية على السودان المقررة في البرتوكول، وأصر الحاكم العام على ضرورة الحصول على تأكيد مكتوب من رئيس الحكومة (أتلي) يضمن للسودانيين أحقيتهم بتحديد مستقبلهم السياسي، بدون الوصاية عليهم من أحد⁽³⁴⁾.

أحدثت التصريحات السابقة لصدقى عن السيادة على السودان ردود فعل واسعة في كل من لندن والخرطوم على نحو ما سبق ذكره، مما أدى إلى قيام الحكومة البريطانية بمطالبة صدقى بتقديم تفسير مكتوب حول البرتوكول ويوضح حدود فاعلية التاج المصري المشتركة لمصر والسودان في البرتوكول؛ وأنه في حال تعذر ذلك فإن بريطانيا ترى أن إشتراك التاج لا يمنع السودانيين من الحصول على حق تقرير مصيرهم ونيل إستقلالهم التام في الوقت المناسب إذا أرادوا ذلك⁽³⁵⁾.

كان صدقى قد تعرض لضغوط هائلة من الساسة والرأي العام في مصر بخصوص ما توصل إليه من اتفاق مع بيفن في قضية السودان وموضوع الجلاء البريطاني عن مصر المحدد بثلاث سنوات، لذا تجاهلت حكومته الرد على الطلب البريطاني الخاص بوضع تفسير مكتوب بشأن برتوكول السودان في المعاهدة، فأعلن (بيفن) في مجلس العموم البريطاني في ٦ ديسمبر ١٩٤٦م أن قضية السودان لم يتقرر فيها شيء بصفة نهائية، واعتبر أن كل ما جرى بينه وبين (صدقى) كان مجرد محادثات إستطلاعية، لا يترتب عليها أي إلتزام من جانب بريطانيا⁽³⁶⁾.

إزداد تازم الموقف بين بريطانيا ومصر بشأن تفسير البرتوكول نتيجة للبيان الذي أعلنه الحاكم العام في السودان (هسلستون) الذي أكد فيه أنه قد حصل على إفادة مكتوبة من رئيس الحكومة البريطانية (أتلي) تدعم رغبات

ومطالب السودانيين في تقرير مصيرهم؛ ورغم أن هذا البيان قد طمأن إلى حد ما أنصار الاستقلال في السودان إلا أنها مع عوامل أخرى قد تسربت في قيام (صدقى) (بتقديم استقالته، وإنهت العملية دون إقرار نهائي للبرتوكول بين مصر وبريطانيا)⁽³⁷⁾.

كان البرتوكول في الأساس محاولة من الدولتين الوصول بحل المسألة المصرية دون أن تقف قضية السودان مانعاً في ذلك، وبما يسمح بإدعاء كل طرف ممتلكاً برأيه موافقاً لرؤيته المتعلقة بالسودان، فالاعتراف (بالتاج المشترك) لمصر والسودان يرضي طموح المصريين؛ رغم أن المسألة مؤقتة ومشروطة بموافقة أهلها في المستقبل، أما بريطانيا فإن البرتوكول يضمن لها المحافظة على نفوذها في السودان عبر الحاكم العام ويفتح المجال أمامها في ذات الوقت للتفاهم مع مصر بشأن الجلاء. وبفشل الجانبين المصري البريطاني في إكمال الاتفاق النهائي وتقيع المعاهدة فإن قضية السودان شكلت مرة أخرى عقبة أمام حصول مصر على إستقلالها التام، وظلت هذه القضية وسيلة إضافية لاستغالتها بريطانيا للتهرّب من الإعتراف لمصر بمطالبهَا في السودان ليست حرصاً على مصالح السودانيين وحريتها بل من أجل التسويف والمماطلة إلى الإستجابة لمطالب مصر في قضية الجلاء عن وادي النيل، بعد أن تأكّد لها تصميم مصر بعدم التنازل عن السودان وتحقيق وحدة وادي النيل.

قضية السودان في مجلس الأمن:

بعد الفشل في إقرار برتكول صدقى- بيفن الذي إنتهى باستقالة الأول، تقدمت بريطانيا بمشروع جديد يخص السودان، تقوم من خلاله مصر وبريطانيا بالتشاور مع السودانيين من وقت آخر، حول مستقبل السياسي للسودانيين تأهيلهم للحكم الذاتي، وبما يضمن لهم ممارسة حق الإختيار تبعاً لصالحهم السياسية ومبادئ ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، وإلى حين تحقيق ذلك؛ تظل إدارة السودان قائمة وفق معاهدتي 1899 و1936م⁽³⁸⁾.

رفضت الحكومة المصرية الجديدة بقيادة (النقاراشي) (المشروع البريطاني المذكور، وبدلاً عن ذلك تقدمت بمشروع مختلف تجاهلت فيه ذكر حقوق السودانيين في حريتها وتحديده مستقبلهم السياسي مما أدى إلى اعتراض الجانب البريطاني عليه، وأكّدت بريطانيا أن المشروع المصري يحرم السودانيين من حقوقهم السياسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية)⁽³⁹⁾.

من خلال النظر للمشروعين السابقيين يتضح أن مجمل الخلاف بينهما كان حول تمكّن بريطانيا بإستشارة السودانيين مع تمكّن مصر بوحدة وادي النيل دون النظر لرغبة أهلها، مما جعل الجانب البريطاني يبدو وكأنه المدافع

عن حقوق السودانيين، بينما بدأت مصر كدولة ذات أطماع استعمارية في السودان لرفضها الإعتراف بحرية أهلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم السياسي على النحو الذي يختارونه بإرادتهم .

كان رئيس الحكومة المصرية «النقاراشي» قد أكد لمجلس النواب المصري في 20 يناير 1946م، أثناء تفاؤله مع بريطانيا حول مسألة السودان، أنه إذ تعذر على الدولتين الوصول إلى نتائج مرضية للمطالب المصرية بالتفاوض؛ فإنه سوف يلجأ إلى طرق أخرى بديلة، وفي 27 من ذات الشهر، أكد للجلسة المشتركة لمجلسى النواب والشيوخ المصريين؛ أنه بذل كل جهده؛ دون أن يتمكن من الحصول على أهداف مصر؛ بشأن الجلاء البريطاني ووحدة وادي النيل، ونفى مجلس النواب أن تكون لبلاده أطماع خاصة في السودان، بخلاف ما أسماه رفاهية أهلة؛ والمحافظة على أمن وسلامة وادي النيل، الذي لا يتحقق إلا بالوحدة مع السودان⁽⁴⁰⁾.

وكما هو معلوم فقد تم الاتفاق في هذه الجلسة على رفع القضية المصرية بما فيها مسألة السودان إلى مجلس الأمن، وتبعاً لذلك تقدمت مصر رسمياً بشكوى لمجلس الأمن في 8 يوليو 1947م، طالبت فيها المجلس بـإلزام بريطانيا الجلاء عن وادي النيل، وإنهاء نظام الإدارة الثانية القائمة في السودان، واستناداً لميثاق الأمم المتحدة الخاصة بوجود القوات الأجنبية المحتلة في أراضي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة دون رضاها⁽⁴¹⁾.

تم إستهلال جلسات المجلس حول الشكوى المصرية في يوم 5 أغسطس 1947م، وتحدد النقاراشي في هذه الجلسة عن القضية المصرية وقد بين من خلال حديثه أطماع بريطانيا في مصر، وفي مسألة السودان ذكر أن ما يجمع الشعب في البلدين تعززه الوحدة الاقتصادية والجغرافية واللغة والدين والثقافة والوحدة السياسية واستناداً لفرمانات التي أقرتها الإتفاقيات الدولية بخصوص حدود مصر منذ العام 1840م؛ وتتضمن خطاب (النقاراشي) (ذلك تقديم خلفية تاريخية للحكم في السودان منذ غزو محمد علي؛ مروراً بفترة الثورة المهدية، والغزو البريطاني المصري، والمعاهدة الثانية في العام 1899م مع بريطانيا بشأن إدارته، وأنكر النقاراشي مشاركة بريطانيا لمصر في السيادة على السودان، كما ندد بسياسة بريطانيا القائمة على إضعاف النفوذ المصري بتضييقها على مناصري الوحدة في السودان، والحد من تحركاتهم واضطهادهم، والتحريض المستمر ضد مصر بوصفها دولة مستعمرة للسودان⁽⁴²⁾. ولتدعم حجته أكد النقاراشي للمجلس أن بريطانيا مصممة على إضعاف نفوذ مصر في السودان وذلك من خلال سياسة الحد من هجرة المصريين إليه، وحرمان الخريجين

السودانيين في الجامعات المصرية من العمل في الوظائف العليا في السودان، وندد بالمحاولات البريطانية هناك الخاصة بفصل جنوب السودان عن شماله عبر إتباع سياسة المناطق المفولة، وإنشاء المجلس الاستشاري للشمال فقط، لذا طلب النقراشي من المجلس أن يقرر إنهاء الإدارة القائمة في السودان، وأن يكون البديل عنها وفق ما يقرره الشعب بإرادته في وادي النيل⁽⁴³⁾.

جاء رد بريطانيا عبر مندوبيها للمجلس (كادوجان) على الإتهامات المصرية لها في قضية السودان بالتشكيك أولاً في ما تدعيه مصر من وجود سند تاريخي يدعم وحدة وادي النيل على اعتبار أن جزءاً مقدراً من هذا الوادي يقع خارج نطاق مصر والسودان، وأنكر كادوجان أيضاً انفراد دولته بإدارة السودان، وأكد أن رؤية بلاده لمسألة السودان تقوم على ترك الحرية لشعبه لإختيار ما سيكون عليه مستقبل بلاده السياسي، أما بالاشتراك مع مصر تحت تاج واحد أو الإستقلال التام بدون أي رباط قانوني مع مصر أو أي دولة أخرى⁽⁴⁴⁾. وفي ذات الإتجاه أكد «كادوجان» أن دولته كانت حريصة على التوصل إلى إتفاق حول مسألة السودان عبر التفاوض إلا أن التفسير المصري للفقرة الواردة في برتوكول السودان الوارد في معايدة صدقى-بيفن، والتي تنص على حق السودانيين في تحديد مستقبلهم السياسي قد أفشل المعايدة نتيجة لتمسك مصر بشرط خضوع السودان للتاج المصري حتى في حال عدم إقرار الشعب السوداني لهذا الأمر⁽⁴⁵⁾.

أثناء المداولات في المجلس حول مسألة السودان أكد مناديب كل من روسيا وبولندا واستراليا صعوبة إتخاذ قرار بشأن المسألة في ظل عدم معرفة رأي أهل السودان بخصوص تطلعاتهم السياسية والتي تسندها الواثيق والمعاهدات تقرها الأمم المتحدة⁽⁴⁶⁾.

أوفدت حكومة السودان سكرتيرها القضائي لمتابعة سير القضية السودانية في مجلس الأمن، وتقديم المساعدة الممكنة للمندوب البريطاني هناك؛ بما يتتوفر لديها من معلومات عن السودان وشعبه، وقد رفض الجانب المصري الإعتراف بهذا الموقف أو بما جاء به، وكانت حكومة السودان قد أعدت كتيب عن البلاد سجلت فيه ما اعتبرته تطوراً للسودان خلال الفترة 1899 - 1947 م، وتم توزيع هذا الكتيب في نطاق واسع في كل من السودان ومصر وبريطانيا ونيويورك، وذلك بالتزامن مع عرض القضية في المجلس⁽⁴⁷⁾. أما في جانب القوى السياسية السودانية المنقسمة على نفسها حول قضية إستقلال السودان، فقد حاولت التوصل إلى صيغة تجمع المطالبين بالإستقلال التام عن مصر وبريطانيا، والمؤيدين للوحدة مع مصر لعرضها على مجلس

الأمن، وقد تافق الطرفان على نقاط إلتقاء تجمع بينهما حول قضيتيهم تمثلت في ضرورة إنهاء الحكم الثنائي فوراً، وإقامة حكومة سودانية منتخبة عبر جمعية تأسيسية يشرف على إنتخابها مندووبون من الأمم المتحدة ومن خلال هذه الحكومة يتحدد مستقبل السودان السياسي بالطرق الدستورية، وإلى حين إجراء ذلك رأت هذه القوى أن تظل قضية السودان معروضة أمام المجلس وعدم السماح لمصر أو بريطانيا التحكم في مصيرها⁽⁴⁸⁾.

عارض بعض أنصار الوحدة هذه الرؤية الموحدة التي تم التوافق حولها من معظم القوى السياسية في السودان واعتبروها خيانة لقضية وادي النيل الموحدة، ومخالفة أيضاً للتقويض الذي منحوه لوفد السودان في مصر، مما تسبب في إفشال الإجماع على القضية السودانية مرة أخرى، وأصبح كل تيار يتبنى القضية وفق رؤيته، فأنصار الاستقلال أرسلوا برقية إلى المجلس طالبوا فيها بإلغاء الحكم الثنائي وتحقيق الاستقلال التام للسودان عن مصر وبريطانيا، وعدم السماح للدولتين بتبني قضية السودان في مفاوضاتهما، أما أنصار الوحدة فقد تبنوا حل القضية وفق الرؤية المصرية المقدمة للمجلس⁽⁴⁹⁾.

لم تكتف القوى السياسية السودانية بالبرقيات المرسلة إلى المجلس والتي تحمل روئي كل طرف؛ بل سافرت إلى نيويورك عناصر تمثل كل من التيار الوحدوي والتيار الاستقلالي في السودان، وقد حاول كل تيار إثبات أحقيته بتمثيل القضية السودانية والدفاع عنها في مجلس الأمن، كما تدخلت الزعامات الدينية في السودان ممثلة في السيدين الميرغني والمهدى، فقد عبر الأخير عن سعادته بموقف بعض أعضاء مجلس الأمن الذين أيدوا حق السودانيين في تقرير مصيرهم، أما الميرغني فقد أعرب في برقيته للمجلس عن حرصه بالسماح للسودانيين بممارسة حقهم السياسي دون التأثير من القادة الدينيين في السودان، ولعله بذلك يعرض بموقف المهدى الذي أوفد إبنه (الصديق) إلى نيويورك، ضمن الوفد الذي يمثل تيار الاستقلاليين⁽⁵⁰⁾.

كما هو معروف فقد فشلت مصر في الحصول على تأييد المجتمع الدولي، بشأن قضيتها في مجلس الأمن بخصوص الجلاء ووحدة وادي النيل، وظلت القضية (معلقة) بقرار من مجلس الأمن، لكن من المهم أن نذكر أن السودانيين قد كسبوا مساندة مهمة بشأن قضيتيهم في المجلس؛ وذلك بخروج قضيتيهم من نطاق التفاوض الثنائي بين بريطانيا ومصر بالوصول بها إلى ساحات الهيئات الدولية.

الدعم البريطاني للتوجهات الإستقلالية في السودان: مؤتمر إدارة السودان:

كانت التجربة التي خاضتها حكومة السودان ضد الإدعاءات المصرية في السودان خلال مفاوضات (صدقى-بيفن) وخلال إستعراض القضية السودانية في مجلس الأمن قد شجعتها للمضي قدماً في تعزيز النفوذ البريطاني في السودان، والحد من النفوذ المصرى هناك بإستخدام كل الوسائل بما ذلك محاولة إعداد وتأهيل السودانيين للحكم الذاتي، على أن المهم أن نذكر أن غاية الحكومة السودانية من تبنيها إعداد السودانيين لإدارة أنفسهم كانت أيضاً محاولة منها لإسترضاء التيار المطالب بالإستقلال، والتذكير بأن بريطانيا تقف إلى جانب مطالبها؛ وعليه فقد أعلنت عن رغبتها في تشكيل لجنة مشتركة من البريطانيين والسودانيين لإعداد دراسة بشأن ما يمكن إتخاذه من خطوات من أجل سودنة الوظائف في البلاد، وتقديم توصيات بذلك إلى الحاكم العام في السودان⁽⁵¹⁾.

في الأسبوع الأخير من شهر أبريل 1946م، صدر قرار من الحاكم العام للسودان بتشكيل لجنة مؤتمر إدارة السودان برئاسة السكرتير الإداري «روبرتسون» وكان أبرز أعضاءها من البريطانيين السكرتير المالي ومديرى مديرية دارفور وأهالى النيل، ومن الأعضاء السودانيين ممثل للمجلس الإستشاري لشمال السودان وبعض الأعيان والموظفين وبعض ممثلي الأحزاب السياسية، وممثل للتجار⁽⁵²⁾. رفض الخريجون ومناصرو الوحدة مع مصر الإشتراك في المؤتمر، فقد أبدوا شكوكهم حيال نوايا حكومة السودان من وراء تشكيل هذا المؤتمر، واعتبروا أن الهدف الأساسي الذي تسعى الحكومة في تحقيقه هو زرع المزيد من حالات الإنشقاق بين القوى السياسية السودانية وإضعاف مطالبتها، كما غاب عن المشاركة في المؤتمر أيضاً ممثلي الجنوب ، مما دعا البعض لتشبيهه بالمجلس الإستشاري لشمال السودان⁽⁵³⁾.

إنعقد الإجتماع الأول للمؤتمر في 22 أبريل 1946، وتقرر في هذا الإجتماع تشكيل لجنتان فرعيتان، الأولى مهمتها وضع تصور لإشراك السودانيين بشكل أوسع في الوظائف المركزية في السودان، مع التركيز على كيفية تطوير المجلس الإستشاري لشمال السودان، وتوسيع صلاحياته والنظر في تطوير مختلف الهيئات والمجالس ذات الصلة بالحكومة المركزية، وكذلك وضع تصور بإمكانية إقامة مجالس جديدة في المديريات⁽⁵⁴⁾.

أما اللجنة الأخرى فقد حُصرت مهامها بالطلب إليها بتقديم توصيات ومقترنات حول الوسائل الكفيلة بتطوير وترقية مسؤوليات المجالس بالمديريات والهيئات الحكومية المحلية، والنظر في قوانين هذه المجالس وتقديم تصورات بتحسينها⁽⁵⁵⁾.

تم خصت توصيات المؤتمر عن تقديم مقترن لحكومة السودان يدعو إلى تأسيس جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي، بغرض تأهيل السودان وإعدادهم لتحمل مسؤوليات الإدارة العليا في بلادهم، وبخصوص الكيفية في إنشاء هذه الجمعية يرى المؤتمر أن الوسيلة الأفضل لذلك هي عملية الانتخاب لإختيار الأعضاء لهذه الجمعية من جميع أنحاء السودان، كما أوصى المؤتمر أن تكون للجمعية صلاحيات ومهام تشريعية ومالية وإدارية تشتراك فيها مع المجلس التنفيذي الذي سيكون بديلاً لجلس الحاكم العام⁽⁵⁶⁾.

بخصوص عدد الأعضاء بالجمعية إقترح المؤتمر أن يكون عددهم «سبعين» عضواً، مع إمكانية زيادة هذا العدد في المستقبل ليصل إلى «مائة» عضو، يتم اختيارهم عن طريق الإختيار المباشر وغير المباشر، ولم يشترط في العضوية الحصول على أي مستوى من التعليم، لكن أشترط بلوغ سن الثلاثين فما فوق، ولكل مديرية نسبة محددة تتنااسب مع عدد سكانها، وقد سمح لموظفي الحكومة الترشح لعضوية الجمعية عدا أفراد الشرطة⁽⁵⁷⁾. وبموجب الصلاحيات التي أوصى بها المؤتمر فإن للجمعية حق النظر في المشروعات المقدمة إليها من المجلس التنفيذي الذي يمثل (مجلس وزراء) للموافقة على هذه المشروعات، ومن ثم ترفع للحاكم العام للمصادقة عليها، وللجمعية الحق أيضاً في إرجاع هذه المشروعات للمجلس إذا رأت ذلك، وفي حال تعارض موقف الجمعية والمجلس بشأن مشروع ما يتم رفع الأمر إلى الحاكم العام، الذي تعلو سلطته على الجمعية ومجلسها التنفيذي⁽⁵⁸⁾.

تم رفع المشروعات والتوصيات الخاصة بإنشاء الجمعية والمجلس التنفيذي واللوائح المنظمة لعمل هاتين المؤسستين إلى الحاكم العام في 31 مارس 1947م، وتضمنت هذه اللوائح تفاصيل دقيقة بما في ذلك مسألة مكافأة أعضاء الجمعية ومؤهلاتهم، والتفاصيل المتعلقة بكيفية إدارة الجمعية نفسها، وال فترة المحددة للعضوية، أما بخصوص المجلس التنفيذي فقد تم إقتراح أن تكون عضويته من «12» عضواً، وأن يكون نصف هؤلاء الأعضاء من السودانيين، من ذوي الكفاءة⁽⁵⁹⁾. وبحسب النظام المتبع آنذاك تم إجازة مشروعات قوانين الجمعية والمجلس التنفيذي بواسطة المجلس الإستشاري لشمال السودان، ورُفعت بعد ذلك إلى الحاكم العام، للموافقة عليها في صورتها النهائية⁽⁶⁰⁾. أرسل الحاكم العام للسودان نسخة من قوانين هذه المشروعات، وتوصيات مؤتمر الإدارة إلى كل من بريطانيا ومصر من أجل الموافقة عليها، وقد أيدت بريطانيا هذه القوانين والتوصيات دون تحفظ، واعتبرتها عملاً مساعداً يخدم أهداف الحكم الثنائي في ما يخص تطوير الحكم الذاتي في السودان⁽⁶¹⁾.

أما الجانب المصري فقد كان موقفه الإحتجاج منذ بداية التفكير في هذا المؤتمر الذي أوصى بهذه المشروعات، فقد حذر رئيس الوزراء المصري آنذاك (صدقى) في خطابه إلى الحاكم العام، وخطاب آخر عبر السفير المصري بلندن لحكومتها ندد فيما بما قام به الحاكم العام من وضع لهذه التشريعات، وأعتبره تجاوزاً للصلاحيات والتقويض المنووح له في إدارة السودان، معتبراً أن مسألة مستقبل هذه البلاد لا يمكن التخطيط لها دون إستشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها مسبقاً؛ وسجلت الحكومة المصرية في مذكرة ردها على رسالة الحاكم العام بخصوص المشروعات السابقة عدة ملاحظات، اعتبرتها ضرورية لإدخالها في الإعتبار قبل إتخاذ مصر قرار بشأن هذه المشروعات، فقد أكدت في المذكرة أن المشروعات المقترحة لا تمكن السودانيين من المشاركة الفعلية في الإدارة العليا في بلادهم، كما أن طريقة الانتخاب لإختيار الأعضاء في الجمعية التشريعية أقرب إلى التعين، خاصة في جنوب السودان، لأنها ستخضع لتأثير حكام المديريات هناك⁽⁶²⁾. وفي ذات الإتجاه ذهبت المذكرة المصرية إلى التأكيد بأن إحتفاظ الأعضاء بالجمعية من الموظفين العموميين بوظائفهم يقبح في نزاهة الجمعية وفاعليتها سلطاتها، فضلاً عن عدم قدرة الجمعية في تقديم مشروعات تخدم قضية السودان في ظل السلطة المطلقة التي يتمتع بها الحاكم العام في السودان؛ وبידلاً عن ما سبق اقترحت الحكومة المصرية أن يتم تمكين السودانيين من توسيع كل الوظائف العليا في بلادهم، حتى يتدرّبوا على تحمل المسؤولية، وإحتجت مصر كذلك على عدم إشراك ممثل لها في مؤتمر إدارة السودان، وختمت مصر مذkerتها بربط موافقتها على هذه المشروعات بأخذ ملاحظاتها المذكورة في الإعتبار⁽⁶³⁾.

السودان في محادلات خشبة- كامبل مايو 1948م:

حاولت الحكومة البريطانية التدخل لإسترضاً الجانب المصري؛ فاقتصرت إجراء مباحثات بشأن الجمعية والمجلس التنفيذي المقترن في السودان، وخلال الفترة من 6 إلى 28 مايو 1948م، جرت مباحثات بين الجانبين مثّل فيها مصر وزير خارجيتها (أحمد خشبة)، ومثل بريطانيا سفيرها في القاهرة (كامبل)، واقتصرت عملية التفاوض فقط على مشروع الجمعية ومجلسها التشريعي، دون النظر في مستقبل السودان؛ وقد تباينت مواقف المتفاوضين في هذه المحادثات، حول المدة الزمنية الكافية لإعداد السودانيين للحكم الذاتي، فقد أصر الجانب المصري على أن لا تتجاوز هذه الفترة الثلاث سنوات، بينما تمسكت بريطانيا بأن لا تقل عن العشرين سنة، كما بدأ الخلاف حول السلطة المطلقة للحاكم العام في السودان إذ رفضت مصر القبول بذلك، كما

رفضت مصر أن تكون إتفاقية 1899م أساس للنظام الإداري في السودان، بجانب المطالبة بوجود ممثلي لها في المجلس التنفيذي بعدد يساوي الأعضاء البريطانيين في ذات المجلس، وقد إنفتحت المفاوضة دون إتفاق⁽⁶⁴⁾.

اعتبرت حكومة السودان الاعتراضات المصرية بشأن الجمعية والمجلس التنفيذي غير ضرورية، كما دافع الحاكم العام للسودان عن صلاحياته، منها إلى أنه لا يستخدمها إلا عند الضرورة القصوى، وبالتالي وافق على إجازة مشروع الجمعية ومجلسها بصورة نهائية، ونشرت في الجريدة الرسمية لتكون سارية منذ تاريخ النشر⁽⁶⁵⁾.

في 28 يونيو 1948م أرسلت الحكومة المصرية مذكوري إعتراض أخرى للخارجية البريطانية والحاكم العام في السودان، بخصوص ما اعتبرته تجاوز الأخير للسلطات المنوحة له، بإصراره على وضع التشريعات المذكورة موضع التنفيذ، وأكدت مصر تمسكها بوحدة وادي النيل والرفض التام لما جاء بشأن هذه التشريعات، غير أن هاتين المذكortين لم تؤثرا على قرار تنفيذ مشروع الجمعية ومجلسها التشريعي الذي أصبح واقعاً عملياً منذ نشره بالجريدة الرسمية لحكومة السودان⁽⁶⁶⁾.

وهكذا تم إجازة مشروعات الجمعية بإصرار من الحاكم العام وبتشجيع من بريطانيا، دون أن يؤثر الإعتراض المصري عليها، ولعل عامل عدم الاستقرار الداخلي لمصر آنذاك، وإنشغالها بحرب 1948م في فلسطين قد ساهمما في عدم فاعلية الإعتراض المصري، مما أتاح المجال لحكومة السودان بعدم الإكتراط للإعتراضات المصرية⁽⁶⁷⁾.

مؤتمر جوبا وتأيد وحدة الجمعية التشريعية في السودان
إن غياب ممثلي الجنوب في مؤتمر إدارة السودانأدى إلى عدم معرفة أراء الجنوبيين حول المؤتمروتوصياته، لذا كان من الضروري الحصول على تلك الأراء حتى تتمكن حكومة السودان من وضع تصور لوضع الإدارة في الجنوب بما يتناسب مع التطورات الجديدة في السودان، والنظر لمستقبل إدارة الجنوب وفق ما أقره مؤتمر إدارة السودان، والموقف الذي يحدده الجنوبيون بشأن المؤتمر.
اجتمع في مدينة جوبا عاصمة الجنوب؛ ممثليين من شمال وجنوب السودان، وموظفين بريطانيين يعملون بالجنوب للباحث والتفكير حول رؤية الحكومة السودانية المؤيدة لإقامة مجلس إستشاري خاص بالجنوب، ورؤية الشماليين المؤيدة لتكوين الجمعية التشريعية ممثلاً لكل السودانيين، وكانت حجة حكومة السودان أن هناك فوارق كبيرة بين السكان في شمال السودان وجنوبه، تستدعي إنشاء مجلس خاص بالجنوب؛ حتى يتمكن الجنوبيون من

الوصول لدرجة تماشل ما وصل إليه السكان في الشمال⁽⁶⁸⁾. في بداية جلسات المؤتمر تمكّن الجنوبيون برؤية حكومة السودان المنادية بقيام مجلس إستشاري يخُص السكان في الجنوب، وإعتراض ممثلي الشمال على ذلك؛ وأكَدوا أن ذلك يهدد وحدة السودان ويُشجع على إنفصال الجنوب عن الشمال⁽⁶⁹⁾.

بعد مجهودات كبيرة بذلها ممثلي الشمال إقتنع نظرائهم في الجنوب بالإشتراك في الجمعية التشريعية؛ لتمثل كل شعب السودان في الشمال والجنوب⁽⁷⁰⁾. كان إقرار مشروع الجمعية التشريعية ومجلسها التنفيذي لا يعني بالضرورة وصول السودان إلى مرحلة الحكم النيابي الذي يمكن الناخب من مراقبة أداء حكومته من خلال ممثليه في الجمعية، فبخلاف الدور الإستشاري المحدود لهذه الجمعية كان من المحظوظ عليها مناقشة الموضوعات المتعلقة بوضع التشريعات للدستور، أو التدخل في علاقة حكومة السودان بالدول الأخرى، أو البت في أمر الجنسية السودانية، كما يحظر عليها التدخل في شأن العلاقة بين حكومة السودان ودولتي الحكم الثنائي في السودان، بحجة أن هذه الموضوعات لا يمكن النظر فيها؛ إلا بعد الإستقلال التام للسودان⁽⁷¹⁾.

وفي جانب القوى السياسية في السودان المنقسمة على نفسها، فقد أيدت التيارات الإستقلالي تشريعات الجمعية واعتبروها هيئة تشريعية دستورية يمكن تسخيرها لتحقيق الإستقلال للسودان، كما أكد هذا التيار أن قيام الجمعية ومجلسها التنفيذي يعد الحدث الأبرز في السودان خلال فترة نصف القرن الأخير آنذاك، بما تتيحه للسودانيين من فرصه لإدارة بلادهم، يستطيعون من خلالها إقناع الآخرين بأهلية لهم لتقدير مصیرهم، وتحديد مستقبل بلادهم بأنفسهم، بعيداً عن تأثير المصريين والبريطانيين⁽⁷²⁾. أما في جانب التيار المنادي بالوحدة مع مصر، فقد تمكّن برفضه التام لمشروع الجمعية والمجلس التنفيذي، وفي مقابل ذلك تبنى إقتراح قيام حكم دستوري للسودان في نطاق الوحدة مع مصر⁽⁷³⁾.

جرت انتخابات الجمعية التشريعية في 15 نوفمبر 1948م، وفي ديسمبر من ذات السنة، تم إفتتاح أعمال هذه الجمعية بعد أن تم حل المجلس الاستشاري لشمال السودان، كما تم تشكيل المجلس التنفيذي، ورفضت الأحزاب الداعمة للوحدة مع مصر المشاركة في الانتخابات، وتسبّب هذا الأمر في إحراج حكومة السودان أمام العالم؛ إذ يتضح أن الجمعية بشكلها الحالي لا تعتبر ممثلاً لكل السودانيين، كما خشيَت حكومة السودان من أن يستخدم السيد عبد الرحمن المهدى وأنصاره الأغلبية التي حصلوا عليها في الجمعية لتمرير وإجازة بعض

المشروعات التي لا ترضي هذه الحكومة، أو جزء آخر من السودانيين المعترضين على قيام هذه الجمعية، وهي إشارة لوقف العناصر الداعمة لمصر⁽⁷⁴⁾. أما بخصوص تشكيل المجلس التنفيذي، فقد حاولت حكومة السودان إقناع بعض أنصار الوحدة مع مصر بإختيارهم لمناصب وزارية في هذا المجلس، لكنهم أصرروا على رفض المشاركة فيه، وبذلك أصبحت مشاركة السودانيين في هذا المجلس محسومة فقط على العناصر الإستقلالية، والتي شغل أعضاؤها نصف العدد الذي يتكون منه المجلس التنفيذي⁽⁷⁵⁾.

وبإكمال قيام الجمعية وتكوين المجلس التنفيذي حاولت حكومة السودان إظهار الهيئتين بمظهر المؤسسات التشريعية كاملة الصالحيات، وإعطاء الإنطباع عن فاعليتها، وإستخدامها ضد النفوذ المصري في السودان، فعندما تم تقديم (خطاب العرش)⁽⁷⁶⁾ في مصر في نوفمبر 1950، وتضمينه إشارات واضحة لوحدة وادي النيل، تسبب ذلك في إثارة مخاوف حكومة السودان، وأنصار الإستقلال من السودانيين بما فيهم الوزراء في المجلس التنفيذي، وتبعاً لذلك عرض على الجمعية التشريعية في 5 ديسمبر 1950 مقترن للتصويت عليه يطالب الحاكم العام للسودان بأن يرسل لدولتي الحكم الثنائي مطلب السودانيين بتحقيق الحكم الذاتي الفوري، ورغم أن هذا الطلب يعد من الأمور المحظورة على الجمعية مناقشتها؛ إلا أنه تمت الموافقة على طرده في الجمعية، وحصل على الأغلبية بفارق صوت واحد، غير أن الحاكم العام لم يصادق عليه بحجة أن الصوت الواحد لا يكفي لمنح الحكم الذاتي⁽⁷⁷⁾. ولعل موافقة حكومة السودان على هذا المقترن في الجمعية رغم مخالفته لصالحياتها؛ يأتي ترجمة لسياستها الخاصة لإرضاء أنصار الإستقلال، أما رفضها لتبني المقترن رغم إجازته في الجمعية فقد كان بداعي رغبتها في التحكم في عملية السير نحو الحكم الذاتي في السودان دون إستعمال من السودانيين⁽⁷⁸⁾.

وفي مسار آخر؛ واصلت حكومة السودان سياستها القائمة على تدعيم موقف السودانيين وأحقيتهم في إدارة بلادهم، فإنها فرصة إنتهاء إنتداب قاضي القضاء الشرعي في السودان (مصري الجنسية) بعدم التجديد له، وإختيار بديل عنه السوداني الشيخ أحمد الطاهر، واحتاجت الحكومة المصرية على ذلك لدى الحكومة البريطانية والحاكم العام في السودان، بحجة أن هذا المنصب هو الوحيد من بين الوظائف العليا في السودان التي يشغلها المصريون، وبالتالي فإن إنهاء إنتداب القاضي المصري يؤدي إلى إثارة هواجس مصر وزيادة مخاوفها بشأن سياسة بريطانيا الرامية لفصل مصر عن السودان، وتفادياً لما قد يترتب على ذلك من نتائج سيئة على علاقتها مع بريطانيا؛ إقترحت مصر

إنشاء وظيفة نائب قاضي قضاء شرعى ليشغله أحد السودانيين؛ وإحتفاظ مصر بهذا المنصب⁽⁷⁹⁾.

رغم دفاع بريطانيا عن قرار حكومة السودان بشأن القاضي المصري، على اعتبار أن ذلك من اختصاصات الحاكم العام المخولة إليه بموجب معاهدة ١٨٩٩ و١٩٣٦م، إلا أنها كانت ترى إمكانية تمديد فترة الإنذاب لهذا القاضي لمدة عام آخر، وذلك من أجل تهدئة المخاوف المصرية تجاه سياسة حكومة السودان، وفي الوقت نفسه عدم الإضرار بالجهود البريطانية الهدفية لتفعيل عملية التفاوض مع مصر آنذاك⁽⁸⁰⁾.

لم تنجح محاولات بريطانيا في إقناع الحاكم العام بالتمديد للقاضي المصري، إذ أصر (هدلسون) الذي كان يشغل هذا المنصب آنذاك، أن السلطات المخولة له بموجب معاهدة ١٨٩٩ و١٩٣٦م والتأكيدات التي حصل عليها من رئيس الوزراء البريطاني (أتلي) (بعدم التدخل في سلطاته الدستورية في السودان، يجعله صاحب القرار النهائي في المسألة، خاصة أن وجود الأجانب في المناصب الإدارية في السودان يحدث فقط عندما يتذرع وجود سودانيين أكفاء لهذا المنصب، كما هو مقرر في معاهدة ١٩٣٦م)⁽⁸¹⁾.

المفاوضات مع حكومة مصطفى النحاس الثانية- ١٩٥١ ١٩٥٠م: شكل النحاس حكومته الأخيرة في مصر في بداية العام ١٩٥٠م، ومن ثم عادت عملية التفاوض بين مصر وبريطانيا، وبالتالي عادت قضية السودان إلى طاولة التفاوض مرة أخرى بإعتبارها جزء أساسي من القضية المصرية، وتخوفت حكومة السودان من أن تستغل بريطانيا القضية السودانية والمساومة بها من أجل الحصول على تسوية مع مصر تضمن لبريطانيا بقاء قواتها في القناة للدفاع عن الشرق الأوسط؛ الذي يمثل محور الاهتمام البريطاني في المنطقة.

زاد من مخاوف حكومة السودان «التدخل الأمريكي» لدى الحكومة البريطانية من أجل إقناعها بإتباع نهج أكثر مرونة تجاه قضية السيادة المصرية على السودان، خشية أن قيام إضرابات في مصر وحدوث فوضى قد تعرض المصالح الأوروبية والأمريكية للخطر؛ وبما يسمى بتسوية المسألة المصرية؛ وقطع الطريق على النفوذ السوفيتي في المنطقة⁽⁸²⁾.

كانت الحكومة الأمريكية قد نصحت نظيرتها البريطانية بضرورة الإعتراف بسلطة ملك مصر الرمزية في السودان؛ وتبعاً لذلك تم تكليف سفيري البلدين «أمريكا وبريطانيا» في مصر بإعداد تصور مشترك بشأن القضية المصرية؛ بما فيها قضية السودان، وجاءت المقترنات التي قدمها السفيران

بشأن السودان منادية بضرورة أن يتم تحديد موعد معلوم لحصول السودانيين على الحكم الذاتي؛ مع التوصية كذلك بالإعتراف صراحةً بما أسموه الحقوق التاريخية للثاج المصري في السودان⁽⁸³⁾.

شددت الحكومة السودانية على رفضها للتوصيات السابقة لسفيرين، وأكّدت أن ردة فعل السودانيين ستكون عنيفة ضد هذه التوصيات ورافضة لها، ووُجِدَت حكومة السودان المساندة لهذا الرفض من الحكومة البريطانية في لندن التي تجاهلت العمل بتوصية السفيرين؛ خاصة في ظل الرفض المصري الموافقة على حق السودانيين في تقرير مصيرهم، بعد وصولهم إلى مستوى متقدم من الحكم الذاتي؛ من خلال قيام الجمعية التشريعية ومجلسها التنفيذي⁽⁸⁴⁾. وخلال جولات التفاوض بين بريطانيا ومصر في الفترة من مارس 1950 حتى العام 1951 م، تمسكت مصر بوحدة وادي النيل، بما يجمع مصر والسودان، وإشتُرطَت أن يتم التوصل إلى اتفاق مسبق حول المسألة السودانية، ومن ثم يمكن للدولتين الشروع في تفاصيل البنود العسكرية في المعاهدة⁽⁸⁵⁾. على النقيض من الموقف المصري؛ طلبت بريطانيا من الجانب المصري ضرورة الاتفاق أولًا على التفاصيل العسكرية قبل التسوية النهائية بشأن السودان، وإنْتَهَت العملية بلا اتفاق بين الدولتين، بعد تأكيد بريطانيا لأمريكا بأن المحاولات المصرية للهيمنة على السودان تتعارض مع مطالب السودانيين للحصول على الحكم الذاتي، الذي تتسرّع خطواته تحت رعاية حاكم عام السودان⁽⁸⁶⁾.

كان مجمل ما قدمته حكومة النحاس الأخيرة-في مفاوضاتها مع بريطانيا- حول السودان هو محاولة إثبات الادعاء بحقوق مصر التاريخية في السودان؛ وأنه جزء أصيل من الدولة المصرية التي تنازلت عن إدارته كرهاً صالح سلطة الحاكم العام وإعتباره وديعة يجب على بريطانيا إعادةها لمصر؛ وترك الحرية لشعبه لإختيار شكل الوحدة التي تناسبه مع مصر من أجل تحقيق وحدة وادي النيل؛ وذلك بعد الجلاء التام للقوات البريطانية عن السودان خلال فترة لا تتجاوز السنتين⁽⁸⁷⁾.

في الجانب الآخر قدمت بريطانيا مقترنات حول قضية السودان أخفت فيها مصالحها من القضية من خلال إظهار تمسكها بمبدأ منح السودانيين الحرية التامة في تحديد مستقبلهم السياسي ودعم مناصري الاستقلال منهم، وتكرار الحديث عن الفوارق الثقافية والجنسيّة والدينية بين الشعبين في مصر والسودان، الأمر الذي يسمح لبريطانيا بكسب المزيد من الوقت بإستمرار عملية التفاوض مع مصر حول هذه القضايا من أجل عرقلة الجهود المصرية

التي تهدف للوصول بتسوية القضية المصرية-بما فيها السودان- بأجل ما يمكن⁽⁸⁸⁾.

من خلال النظر للرؤية المصرية يتضح أن مصر ظلت متمسكة بتحديد مساحة الحرية للسودانيين في النطاق الذي لا يتجاوز الحكم الذاتي في المسائل الداخلية؛ والاحتفاظ بالشؤون الخارجية والمالية والدفاعية وفق الإطار الكلي للدولة المصرية؛ مع تكرار الحديث عن أن الغالبية من الشعب السوداني تؤيد وحدة وادي النيل واستناداً لما يتمتع به أنصار هذه الوحدة من تأثير وفاعلية في الشارع السوداني، ولعل إصرار مصر على تحديد فترة الانقلاب بستين فقط كان خوفاً من أن يفتقد أنصارها الداعمين للوحدة فاعليتهم وتأثيرهم في السودان؛ بسبب الدعم البريطاني للعناصر الاستقلالية هناك، على حساب أنصار الوحدة مع مصر.

لم بجد موقف النحاس المنادي بوحدة وادي النيل المساندة والدعم من عدد كبير من القوى الوطنية السودانية التي تمسك معظم مناصريها بمبدأ تقرير المصير دون الإملاء أو الوصاية من من أي طرف، وقد وجد هذا الموقف التأييد من بريطانيا التي حاولت الاستفادة من هذا الموقف للحديث عن المطامع المصرية في السودان، وقد ظلت قضية السودان مصدر خلاف بين مصر وبريطانيا حتى أعلنت النحاس إلغاء معاهدة 1936م ومعاهدة 1899م الخاصة بالسودان في أكتوبر 1951م.

شكل قرار الإلغاء مرحلة جديدة في موضوع المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة لقضية السودان بل ادخل عليها مزيداً من التعقيدات ومتغيرات سياسية أخرى اذ أعلنت مصر مرسوماً بالحكم الذاتي للسودان بشروط معينة مما تم رفضه من الإدارة في السودان وتبينت مواقف الحركة الوطنية من إلغاء معاهدة 1899م و مرسوم إعلان الحكم الذاتي للسودان، وأخر يختص بتشكيل جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور خاص للسودان؛ مع الإعداد أيضاً لوضع قانون إنتخابات في البلاد، ومن ثم عرضها ليتم التصديق على هذا الدستور وقانون الإنتخابات من قبل الملك في مصر؛ وكان بموجب هذا النظام الجديد الذي أقرته الحكومة المصرية بشأن السودان أن يتم تشكيل مجلس وزراء خاضع للرقابة من الجمعية المنتخبة، فيما تظل قضايا الشؤون المالية والدفاعية والسياسة الخارجية في السودان بعيدة عن سلطة المجلس والجمعية في السودان ليتولى أمرها الملك في مصر⁽⁸⁹⁾.

ووجدت عملية إلغاء المعاهدة الترحيب من الأحزاب السياسية السودانية؛ فأصحاب الميل الاتحادي مع مصر يرون أن العملية تتفق مع

رؤيthem حول وحدة وادي النيل، فقد عبر عن ذلك «الأزهري» واعتبر أن العملية تعد خطوة مهمة سوف تسهم في خدمة قضية الشعبين في مصر والسودان بما يكفل وحدة شطري وادي النيل، وكان رؤيته تقوم على أن عملية الإلغاء تجعل الوجود البريطاني في السودان يفتقد للشرعية المبرأة لبقاءه في السودان⁽⁹⁰⁾. أما أنصار الإستقلال فترحيبهم بعملية الإلغاء جاء من باب أن العملية تشجع خطواتهم نحو الحصول الكامل على الإستقلال للسودان؛ بعد التخلص من المعاهدة التي تستند إليها إدارة الحكم في البلاد؛ لكنفي ذات الوقت ندد أنصار هذا التيار في الجمعية التشريعية في السودان بما أسماه محاولات مصر فرض إرادتها وسلطتها على السودانيين دون رضاهما، ووضع تشريعات قبل مشاورتهم عليها، وقد بدأت بـ«وادر التذمر من أعضاء هذه الجمعية ضد مصر لدرجة تبني بعضهم لقرار يطالب بإعلان السودان دولة مستقلة بحجة أن مصر ألغت معاهدة 1899م التي يخضع بموجبها السودان للإدارة الثنائية البريطانية-المصرية، غير أن تدخل العضو «عبدالله خليل» حال دون ذلك؛ بتذكيره لأعضاء الجمعية أن الأمر يتعارض مع الصالحيات المنوحة لها، كما أن ذلك يخالف إلتزامهم المسبق لحكومة السودان بعدم تجاوز تلك الصالحيات⁽⁹¹⁾. حاولت لجنة⁽⁹²⁾ (تعديل دستور الجمعية التشريعية) الاتصال بهيئة الأمم المتحدة وتدويل قضية السودان بمطالبة الهيئة تعين لجنة دولية لإدارة البلاد؛ باعتبار أن إلغاء المعاهدة يخالف فراغاً دستورياً بحسب ملئه باللجنة الدولية، ولم تجد المناشدة الاستجابة من الهيئة الدولية اذ تم تجاهل الطلب، والراجح أن الموقف البريطاني غير المشجع لإجراء عملية الاستفتاء بصورة فورية في السودان كان وراء فشل الحصول على المساندة الدولية⁽⁹³⁾. وقد فشلت محاولات لاحقة من عدة دول للتوفيق بين بريطانيا ومصر لحل كل القضايا العالقة بم فيها قضية السودان الي ان تغير الوضع السياسي في مصر باستيلاء تنظيم الضباط الاحرار علي السلطة في مصر . وفي ذات اليوم الذي قدمت فيه الدول الأربع مذكوريها للحكومة المصرية بخصوص الدفاع المشترك⁽⁹⁴⁾ ، قدم السفير البريطاني في القاهرة مذكرة للحكومة المصرية تحتوي على مقترنات بلاده بشأن قضية السودان؛ تتضمن المذكرة إقتراح تشكيل لجنة دولية لمراقبة التطور الدستوري في السودان؛ وتقديم توصيات بهذا الشأن لدولتي الحكم هناك؛ ولضمان حقوق مصر المائية في النيل أوصت المذكرة بإقامة تنمية حول النيل بمساعدة من البنك الدولي ووضع إتفاقيات ملزمة لتقسيم مياه النيل بما لا يضر بالمصالح المصرية فيه، واختتمت المذكرة التوصية بضرورة تحديد موعد لتمكن السودانيين من الحكم الذاتي حتى يتمكنوا من الوصول للقرار النهائي حول مستقبلهم السياسي⁽⁹⁵⁾.

في ذات الإتجاه تقدمت أمريكا بمقترن حاولت فيه التوفيق بين اللقب الملكي المصري في السودان وحق السودانيين في تحقيق مصيرهم، وبموجبه تعترف بريطانيا بهذا اللقب؛ شريطة أن يتم إستفتاء في السودان تحت إشراف ثلاث دول تتفق عليها دولتا الحكم هناك، ومن ثم يمكن لبريطانيا ومصر أن تتمكنا من معرفة حقيقة أنصار الوحيدة في السودان، ولم تجد هذه المقترنات الترحيب من مصر⁽⁹⁶⁾. وفي السودان أعلنت الحكومة عدم إعترافها بإلغاء مصر لمعاهدة 1899م حول السودان من طرف واحد، وأكيدت إستمرارها في مباشرة عملها لإدارة السودان بموجب المعاهدة المذكورة، والعمل على المحافظة على الأمن في البلاد، ومواصلة الجهود في تحقيق الحكم الذاتي الكامل في السودان وفق إرادة أهلها⁽⁹⁷⁾. وفي ذات الإتجاه خططت حكومة السودان إلى الإستفادة من قرار الإلغاء بمحاولة تجريد القوات المصرية في السودان من أساليبها؛ بحجة أن هذه القوات تربت لهاجمة القوات البريطانية هناك، إلا أن الحكومة في لندن رفضت فكرة التجريد؛ وأكيدت أن العملية سوف تفاقم من سوء العلاقة بين مصر وبريطانيا؛ الامر الذي يعرقل عملية التوصل إلى تفاهم بين الدولتين مستقبلاً حول مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وهي القضية التي تشكل محوراهتمام بريطانيا بالقضية المصرية⁽⁹⁸⁾.

في لندن أعلنت الحكومة البريطانية تمسكها بإدارة السودان وفق نصوص معاهدة 1899م، وإعتبارهما الأساس لحكم السودان، ولتهيئة مخاوف السودانيين حول هذا الموقف أعلنت للتزمها بمنحهم الحكم الذاتي خلال فترة لا تتجاوز العام 1952م، وهذا موقف غير معتاد من الحكومة البريطانية التي كانت ترى إلى عهد قريب أن أمر إعداد وتأهيل السودانيين لحكم بلادهم قد يتطلب فترة لا تقل عن العشرين عاماً، ولعل تغير الموقف كان نتاجاً للعملية الإلغاء، وتمسك القوى الوطنية السودانية بتiarتها الاستقلالي ومناصري الوحيدة بضرورة إنهاء العمل بمعاهدة الحكم الثنائي للعام 1899م، وتمكين السودانيين من تحقيق مصيرهم⁽⁹⁹⁾. وعندما طرح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مبادرته بخصوص القضية المصرية بعد إعلان إلغاء المعاهدة؛ كانت مسألة السودان القضية الرئيسية التي كانت مصدر خلاف، حتى أن الملك فاروق قد أكد «للسعيد» أن مصر على إستعداد للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا في كل المسائل المتعلقة بالجلاء البريطاني عن مصر؛ شريطة أن يتم الإعتراف به ملكاً على مصر والسودان مع الاعتراف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم في المستقبل في حال كانت لهم الرغبة في ذلك⁽¹⁰⁰⁾. وطلب الملك فاروق من بريطانيا أن تتدخل لإقناع السودانيين لما لها من تأثير عليهم بقبول فكرة الحكم الذاتي

تحت سلطة الملك في مصر؛ إلا أن الحكومة البريطانية رفضت التدخل بحجة أن السودانيين متمسكون بأحقيتهم بتحديد مستقبളهم السياسي دون التدخل من أي من دولتي الحكم فيه» بريطانيا أو مصر»⁽¹⁰¹⁾.

وفي المساعي الدبلوماسية أيضاً قدم ملك السعودية عبدالعزيز آل سعود مبادرة حول القضية المصرية تضمنت مقترح خاص بالسودان يدعوه إلى منح الحرية التامة لشعبه لتقرير مصيره؛ لكن يشترط أن يسبق ذلك إعترافاً ببريطانياً صريحاً بوحدة وادي النيل، وهو شرط على ما يبدو كانت مصر بحاجة إليه من أجل الحصول على سند يدعم إدعاءاتها التاريخية في السودان، ولم يكتب النجاح لمبادرة الملك عبدالعزيز بسبب استقالة حكومة النحاس⁽¹⁰²⁾.

على كل؛ فإن حالة الخلاف المستمر بين مصر وبريطانيا حول قضية السودان ومستقبلي السياسي قد أثاحت للسودانيين المزيد من الفرص للوصول بقضية إستقلالهم إلى مراحل متقدمة، شكلت فيما بعد الأساس الذي يستندوا عليه لتحقيق إستقلالهم التام عن مصر وبريطانيا.

الخاتمة :

إن حالة الخلاف المستمر بين مصر وبريطانيا حول قضية السودان أثناء عملية التفاوض كانت نتيجة لاختلاف المصالح والأهداف للدولتين حول القضية، بينما تمسكت مصر بما تدعيه من حقوق تاريخية والمناداة بالسيادة على السودان، رفضت بريطانيا الإعتراف بذلك ليست دفاعاً عن حقوق السودانيين؛ ولكن من أجل إتساق ذلك مع مصالحها، وقد أتاح ذلك للسودانيين المزيد من الفرص للوصول بقضية إستقلالهم إلى مراحل متقدمة، شكلت فيما بعد الأساس الذي يستندوا عليه لتحقيق إستقلالهم التام عن مصر وبريطانيا.

النتائج :

- عملية التناقض في أهداف الدولتين من القضية أدى إلى تحقيق قدر مناسب من الحكم الذاتي للسودانيين؛ إكمالاً لاحقاً بالاستقلال التام.

- نجحت الدولتان في شق صف وحدة القوى الوطنية السودانية بظهور تياران أحدهما داعم لوقف مصر المنادي بالوحدة، وآخر ينادي بالإستقلال التام بعيداً عن مصر وبريطانيا ووجد هذا التيار المساندة من بريطانيا.

- إهتمت الدولتان بإستخدام السودان في إطار عملية التفاوض من أجل تحقيق مكاسب خاصة دون النظر لمصلحة السودانيين أصحاب القضية.

التصنيفات:

- ضرورة إجراء دراسات معمقة حول قضية إستقلال السودان التي تأثرت ب موقف دولي الحكم من القضية، ومدى إرتباط ذلك بمستقبل السودان السياسي حتى اليوم.
- يجب تناول مواقف القوى الوطنية السودانية من قضية السودان قبل الإستقلال في سياقها التاريخي، للإستفادة من هذه المواقف لتقديم تجربة السودانيين في العمل السياسي من أجل مصلحة البلاد.

المصادر والمراجع:

- (1) letter From Stansgate to Beven, 27 Aug 1946, Douglas H. Johnson, **British Document On the End Of Empire (Sudan) (Part 1, 1942-1950-.** (London, 1998, p162).
- (2) Letter From Azahari to Attlee (and Sidgi) (23 -Aug 1945, Ibid, p p8082-.
- (3) هيئة الأعمال الفكريّة، ماسي الانجليز في السودان، وثيقة قدمها وفد السودان في مصر 1949، الخرطوم، د/ت، ص 361
- (4) المعتصم أحمد الحاج، تغطية الصحف المصرية لاعمال مؤتمر الخريجين، الاهرام نموذجاً (مركز محمد عمر بشير، امدرمان الأهلية، 9002 ص ص 73-63
- (5) ترأس الوفد اسماعيل الازهري، وكان وصول الاعضاء على فوجين، الاول: يضم الازهري ومبارك زروق ومحمد نورالدين، اما الفوج الثاني فقد ضم نقدالله ويوسف التنبي ومحمد احمد عمر ويعي الفضلي وعبدالله ميرغني ومحى الدين البرير واحمد خير واحمد اسماعيل. **صحيفة الراي** العام، 42 مارس 1949م دار الوثائق القومية، الخرطوم.
- (6) المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 32-42
- (7) خطاب وفد لرئيس الحكومة المصرية «صدقى» بتاريخ 7 ابريل 1949، دار الوثائق القومية، الخرطوم، **ملف المستودعات (أ)** ص 11 وما بعدها
- (8) المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 24
- (9) **صحيفة الايام** 61 يوليو 1959م مجلد (521) (مذكرات أزهري، دار الوثائق، الخرطوم)
- (10) أكد الحاكم العام للسودان، (هدلسون) (السفارة البريطانية في القاهرة أن الادارة وأتباعها يمثلون نسبة 09% من مجموع الشعب السوداني ولا يوجد في الوفد من يمثلهم، فضلاً عن غياب ممثلي للجنوب، الرأي العام، عدد 42 مارس 1949م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.
- (11) جمال علي الشريف، **الصراع السياسي على السودان 1481-1800**، مطبعة العملة السودانية، الخرطوم، 2002، ص 400، 775
- (12) Dglas Johnson, Op. Cit, p137
- (13) المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 72
- (14) الهيئة القومية للكتب والوثائق ، مصدر سابق، ص 79
- (15) **صحيفة الايام**، عدد 61 يوليو ، 1959م، (مذكرات أزهري، دار الوثائق القومية ، الخرطوم،

- (16) المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 72
- (17) نفس المصدر ص 13
- (18) Doglas, Op. Cit, p141142-
الهيئة القومية للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 39
- (19) (20) Doglas Op. Cit, pp153157-
المعتصم احمد الحاج ، مصدر سابق ص ص 06-16
الهيئة العامة للكتب والوثائق ، مصدر سابق ، ص ص 47-67
نفس المصدر ، ص ص 49-69
- (21) (22) (23) جيمس روبرتسون؛ **السودان من الحكم المباشر الى فجر الاستقلال**،
ترجمة مصطفى عابدين، دار الجيل، بيروت، ص 651
- (24) هدى جمال عبد الناصر، **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية**، 1891-1959م، دار المستقبل، القاهرة، 1989م، ص 622.
- (25) (26) Doglas, Op. Cit, p176 وقد خطأ روبرتسون موقف بلاده بشأن هذا المقترح، جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 451.
- (27) الهيئة العامة للكتب والوثائق، محاضر الاجتماعين الثاني والرابع بتاريخ 1942 و 1949م، مصدر سابق، ص ص 771-381.
- (28) نفس المصدر، محضر الاجتماع الخامس، ص ص 411-511.
- (29) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 251-651.
- (30) جريدة الأيام، عدد 81 يوليول 1959م
- (31) نفس المصدر، عدد 91 يوليول، وجمال الشريف، مرجع سابق، ص 516.
- (32) - المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 59.
- (33) Doglas, Op. Cit, pp 227232-.
جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 751.
الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 511-711.
- (34) (35) جميل الياس عفارم، **مشاكل السودان السياسية**، شركة الطبع اللبناني، بيروت، 1959م، ص 77.
- (36) (37) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 751.
- (38) تم تقديم المقترح من خلال مفاوضات النقراشي-كامبل، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 321.
- (39) نفس المصدر، ص 421.
- (40) خطاب النقراشي للبرلان المصري في 02 يناير 1947م، وقرار مجلس الوزراء المصري في 25 يناير 1947، نفس المصدر، ص 721.

- (41) نص الشكوى التي قدمها النقراشي في مجلس الأمن، نفس المصدر، ص 091.
- (42) جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 155.
- (43) الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 191-012.
- (44) عبد العظيم رمضان، **أذنوبة الإستعمار المصري للسودان**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص 221.
- (45) فيصل عبدالرحمن علي طه، **الحركة السياسية السودانية والمصراع المصري-البريطاني 1951-1959م**، مركز عبدالكريم ميرغني، امدرمان، 4002م. ص 423.
- (46) جمال الشريف، مرجع سابق، ص 666.
- (47) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 771-871.
- (48) موسى عبدالله حامد، **استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية**، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية، 2002م، ص 133.
- (49) نفس المرجع، 133.
- (50) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 751-951، وترأس وفد حزب الأمة رئيسه (صديق المهدى) (عضوية المحجوب وعبدالله خليل، جمال عفار، مرجع سابق، ص 46. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 321-921).
- (51) الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 631 وما بعدها.
- (52) Doglas, Op. Cit, pp141142-

 - (53) الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 241
 - (54) نفس المصدر، ص 621
 - (55) نفس المصدر ص 731.
 - (56) نفس المصدر، ص ص 931-241.
 - (57) جاءت نسب العضوية للمديريات على النحو التالي، النيل الازرق 41، كردفان 01، الاستوائية 9، الخرطوم 6، الشمالية 6، كスلا 6، دارفور 5، أعلى النيل 4، ويكتمل الدد الكلي 07 بتعيين 01 أعضاء من قبل الحاكم العام الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 541-741.
 - (58) بخصوص صلاحيات الجمعية، نفس المصدر، ص 741.
 - (59) نفس المصدر، ص 741 وما بعده
 - (60) في 51 يونيو 1949 أحبطت الحكومة المصرية علمًاً بنشر هذه القوانين الخاصة بالجمعية ومجلسها التنفيذي، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 481-981.

- (61) **مدونات المجلس الاستشاري**, رقم(1/41/15) الدورة السابعة, ص 39.
- (62) **الهيئة العامة للكتب والوثائق**, مصدر سابق, ص 131 و ص 561-571.
- (63) **نفس المصدر والصفحات.**
- (64) **نفس المصدر**, ص ص 712-732.
- (65) **المجلس الاستشاري**, رقم(1/51/25) المداولات الثامنة, ص 43. يذكر أن صياغة هذه القوانين في صورتها النهائية قد تمت بواسطة السكرتير القضائي لحكومة السودان. جيمس روبرتسون, مصدر سابق, ص 871.
- (66) **رسالة النقراشي إلى الحاكم العام في السودان، والخارجية البريطانية، الهيئة العامة للكتب والوثائق**, مصدر سابق, ص 681.
- (67) **المجلس الاستشاري لشمال السودان**, رقم(1/51/25) المداولات الثامنة, ص ص 53-63. دار الوثائق القومية, الخرطوم
- (68) **تراس الاجتماع السكريتير الإداري لحكومة السودان** جيمس روبرتسون, عضوية(21) من الجنوبيين, و(5) من الشماليين هم: محمد صالح الشنقطي, وابراهيم بدري, وحسن احمد عثمان, وحبيب عبدالله, وسرور ملي. جمال الشريف, مرجع سابق, ص 576
- (69) **جمال الشريف**, مرجع سابق, ص 676
- (70) **نفس المرجع**, ص 676
- (71) **الهيئة العامة للكتب والوثائق**, مصدر سابق, ص 141-241.
- (72) **موسى عبدالله حامد**, مرجع سابق, ص 253
- (73) يمثل هذا التيار (الازهري) (الذى أصدر بياناً أكد فيه رفض الإتحاديين لهذه المشروعات، وانتقد كذلك مواقف مصر بشأن السودنة، جمال الشريف، مرجع سابق, ص 286
- (74) جيمس روبرتسون, مصدر سابق, ص 281
- (75) **الهيئة العامة للكتب والوثائق**, مصدر سابق, ص ص 532-732.
- السودانيين الذين كانوا أعضاء بالمجلس** هم: عبدالله خليل للزراعة، علي بدري للصحة، عبدالرحمن علي طه للمعارف، مع (3) وكلاء، للوزارات ومثل الجانب البريطاني السكريتариون الثلاثة، والقائد العام لقوة دفاع السودان و(2) آخرين عينهم الحاكم العام للسلكة حديد ومشروع الجزيرة، وبعد استقالة مدير مشروع الجزيرة خلفه أحد السودانيين، وصارت لهم بذلك الأغلبية. وكان الازهري وميرغني حمزة قد رفضا المشاركة في المجلس رغم ترشيحهما. جيمس روبرتسون, مصدر سابق, ص 381
- (76) **خطاب العرش يقدمه رئيس الحكومة المصرية بإسم الملك عند إفتتاح دوره البرlian كل عام**, ويعد برنامج عمل ملزم للحكومة، عبد الحميد الحفناوي، **معركة الجلاء ووحدة وادي النيل 15491-4591م**, الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 8991، ص 872.

- (77) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 412
- (78) محسن محمد، مصر والسودان الانفصالي، مرجع سابق، ص 93
- (79) انظر: خطاب النقراشي أمام النواب بتاريخ 6 يناير 1949م، الهيئة العامة للكتب والوثائق ، مصدر سابق، صص 521-821.
- (80) Douglas Johnson. Op.Cit, pp224226-
- (81) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 251
- (82) 82 - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة، القاهرة، 1989م، ص ص 386-086. وجيري ارنсон، العلاقات المصرية-الأمريكية 1949-1956م، ترجمة السيد أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م، ص 02
- (83) فيصل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 354
- (84) نفس المرجع، ص 654
- (85) جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 785
- (86) فيصل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 674
- (87) مفاوضات «صلاح الدين» مع «بيفن»ا وكذا السفير البريطاني في القاهرة»ستيفنسون» محاضر الجلسات بتاريخ 62 أغسطس واليام 9 و 31 و 62 من شهر يوليو 1951. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 042-872
- (88) مفاوضات «صلاح الدين» مع «بيفن»ا وكذا السفير البريطاني في القاهرة»ستيفنسون» محاضر الجلسات بتاريخ 62 أغسطس واليام 9 و 31 و 62 من شهر يوليو 1951. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 872-042
- (89) نفس المصدر، ص ص 682-782
- (90) جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 222.
- (91) قدم إقتراح الإستقلال من داخل الجمعية السيد عبدالرحمن علي طه، جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 322
- (92) تم تعينها من قبل الحكم العام في مارس 1951م من 31 عضو برئاسة القاضي البريطاني «استاني بيكر» لتعديل الدستور واعداد السودانيين لقدر أكبر من الحكم الذاتي، بإعادة النظر في الدوائر الانتخابية وطرق الانتخابات المجازة في دستور الجمعية في العام 1948م، ورفع توصياتها للحاكم العام،

وقد رفض أنصار الوحدة المشاركة فيها، واعتبروها مؤامرة بريطانية ضد الوحدة مع مصر، وقد نشأ الخلاف بين أعضاءها حول مسألة السيادة خلال فترة الانتقال، فقد رأى بعضهم أن تظل تحت سلطة الحاكم العام، فيما طالب البعض الآخر أن تكون تحت لجنة دولية، وعلى إثر رفض مقترن اللجنة الدولية تقديم ستة من أعضائها باستقالاتهم أبرزهم المحجوب والدرديري محمد عثمان. محسن محمد، **سقوط النظام في 4 أيام، ثورة يوليو بالوثائق السرية** دار الشروق، القاهرة، 1991م، ص 82.

(93) كانت الحكومة البريطانية قد حذرت أنصار الاستقلال في السودان من التمادي في طرح مسألة الاستفتاء وأكدت أنها ستقف بقوة ضد المسألة في الوقت الحاضر، محسن محمد، **مصر والسودان الانفصال بالوثائق البريطانية**، دار الشروق، القاهرة، 1991م، ص 03

(94) امذكرة قدمتها بصفة مشتركة كل من بريطانيا وامريكا وفرنسا وتركيا، جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 196.

(95) جمال الشريف، مرجع سابق، ص 707

(96) نفس المرجع والصفحة

(97) **صحيفة السودان الجديد** عدد 01اكتوبر 1591م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

(98) جمال الشريف، مرجع سابق، ص 607

(99) حول تصريح وزير الخارجية البريطاني «إنتوني إيدن» في 51 نوفمبر 1591م في مجلس العموم البريطاني حول قضية السودان، وإعلانه الموافقة على منح السودانيين الحكم الذاتي نظر: ريدر بولاد، **بريطانيا في الشرق الأوسط منذ أقدم العصور حتى 1591م**، ترجمة حسن السلمان، بغداد، 1965م، ص 122. وانظر أيضاً التصريحات السابقة للمفاوضين البريطانيين الذين أكدوا أن السودانيين بحاجة لفترة لا تقل عن عشر إلى عشرين سنة حتى يتمكنوا من القدرة على إدارة شؤون بلادهم، تصريح السفير «ستيفنسون» في جلسة التفاوض بتاريخ 1591أغسطس 1962م، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 932

- (100) هيكل ، ملفات السويس، مصدر سابق، ص ص127-227.
- (101) رسالة السفارة البريطانية في باريس للخارجية البريطانية تم تحويلها إلى اللسفارة البريطانية في القاهرة حول مقتراحات نوري السعيد التي عرضها للسفارة في باريس حول مسألة توسطه بين بريطانيا ومصر، وما توصل إليه من قناعات حول مواقف الملك فاروق من القضية، هيكل ،ملفات السويس، مصدر سابق، ص ص017-117.
- (102) بشأن مبادرة الملك عبدالعزيز انظر:صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، القاهرة، 1979م، ص 311 وتمت استقالة النحاس وحكومته في يناير 1959م.